

دور الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة كل من ماليزيا، مصر، السودان، الكويت، الأردن والبنك الإسلامي للتنمية

The role of Sharia governance in Islamic financial institutions in achieving economic and social development, Case study of Malaysia, Egypt, Sudan, Kuwait, Jordan and the Islamic Development Bank

خلال عايدة* ، بلقاضي بلقاسم²

¹ جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، مخبر مستقبل الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات،

a.khelalef@univ-boumerdes.dz 

² جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، مخبر مستقبل الإقتصاد الجزائري خارج المحروقات،

b.belkacem@univ-boumerdes.dz 

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:
ملخص نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التجربة الماليزية في تبنيها للحوكمة الشرعية داخل مؤسساتها المالية الإسلامية، وكيف ساهم ذلك في تحقيقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستحوادها على المراتب الأولى في الصناعة الإسلامية هذا من جهة، ومن جهة أخرى قمنا باستعراض تجارب بعض البنوك الإسلامية، وكيف ساهم تبنيها للحوكمة الشرعية في إرساء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، والتي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المستدامة. إن من أهم ما أردنا أن نصل إليه من خلال	Abstract Through this research paper, we seek to shed light on the Malaysian experience in its adoption of legal governance within its Islamic financial institutions and how this contributed to achieving economic and social development and its acquisition of first ranks in the Islamic industry on one hand, and on the other hand we have shown the experiences of some Islamic banks and how their adoption of legal governance contributed in establishing concepts of social responsibility through which sustainable development can be achieved. One of the most important things that we wanted to reach through this

*خلال عايدة

research paper is to demonstrate that Sharia governance with its principles and foundations derived from the Book of God Almighty and the hadiths of the Prophet , may God bless him and grant him peace, is considered the safety valve that various institutions must adhere to, whether Islamic or non-Islamic, and that is for its role in achieving sustainable development in various dimensions, and this is through establishing the ethics and rules of professional conduct derived from the provisions of Sharia. Keywords: principles of Islamic banking; Malaysia's Experience; Islamic Financial Institutions; Social development; economical development. JEL Classification Codes: G34 , G2, M14, O10.	هذه الورقة البحثية هو تبين بأن الحوكمة الشرعية بمبادئها وأسسها المستمدة من كتاب الله عز وجل وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تعتبر صمام الأمان الذي يجب أن تلتزم به مختلف المؤسسات سواء إسلامية أو غير إسلامية، وذلك لما لها من دور في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها وهذا من خلال إرسائها لأخلاقيات وقواعد السلوك المهني المستمدة من أحكام الشريعة. الكلمات المفتاحية: مبادئ الصيرفة الإسلامية، تجربة ماليزيا، المؤسسات المالية الإسلامية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية. تصنيفات JEL: G34 ، G2 ، M14 ، O10.
---	---

1. مقدمة

إن التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مست مختلف دول العالم في القرن العشرين، وسيطرت لغة المال على مختلف التعاملات، أدى إلى تعدد حالات الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات، مما جعل العالم يشهد خلال السنوات السابقة انهيارات مالية وفضائح في العديد من الشركات الكبرى في العالم، ولعل أهمها هي شركة إنرون وشركة وورلدكوم والتي زعزعت الاقتصاد الأمريكي، هذه الفضائح جاء من وراءها تداعيات عديدة في سوق المال تجلت في الفساد المحاسبي والإداري وضعف آليات الرقابة على أنشطة المؤسسات.

ومن هذا المنطلق برز الاهتمام بموضوع الحوكمة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، وفشل الأساليب التقليدية في منع مسببات هذه الأزمات، والتي في مقدمتها ظاهرة الفساد المالي وما لها من تأثيرات على التنمية، بمختلف أبعادها سواء في الدول عامة والدول النامية خاصة ومنها ماليزيا، الأمر الذي دفعها إلى تبني مفهوم الحوكمة.

وباعتبار أن المؤسسات المالية الإسلامية، هي الأخرى كباقي المؤسسات والتي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، نتيجة رغبة العديد من المسلمين اللذين كان لديهم حرج في التعامل مع المصاريف التي تتعامل بسعر الفائدة، هي الأخرى يجب أن تتبنى في مبادئها قواعد وأسس الحوكمة، ولكن من منطلق أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبارها جزءا من النظام الاقتصادي الإسلامي، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم آخر للحوكمة وهو الحوكمة الشرعية التي تستمد مبادئها بما جاء به الله عز وجل في كتابه الكريم وبما أمرنا به رسولنا عليه الصلاة والسلام.

إن تبني مفهوم الحوكمة الشرعية من قبل هذه المؤسسات يجعلها تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أي دولة، خاصة وأن جوهر مفهوم الحوكمة الشرعية يقوم على مفاهيم التنمية، وهي مفاهيم ليست مستوحاة من فكر الإنسان، بل هي مفاهيم أمرنا بها الله عز وجل منذ آلاف السنين وقبل أن تتطرق إليها مختلف الدول الغربية، وتدعي بأن مفهوم الحوكمة والتنمية المستدامة هي مفاهيم حديثة، هذا ما دفع العديد من الدول الإسلامية والتي من بينها ماليزيا تقوم بتبني هذا المفهوم داخل مؤسساتها المالية الإسلامية، وهو موضوع بحثنا بالإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل أثرت الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية إيجابا على البعد الاقتصادي والاجتماعي من التنمية المستدامة للدول محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

H0: : أثر مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة إيجابا على التنمية.

الفرضيات الفرعية

H1: : أثر مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة إيجابا على البعد الاقتصادي.

H2: : أثر مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة إيجابا على البعد الاجتماعي.

منهجية البحث

من أجل إثبات صحة الفرضيات من عدمها والإمام بكافة جوانب البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي.

أهداف البحث

نهدف من خلال البحث إلى:

- معرفة أسس ومبادئ الحوكمة الشرعية؛
- معرفة الآليات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية، التي جعلتها تكون من أنجح الدول في تطبيق مفهوم الحوكمة الشرعية، وكيف استطاعت المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تبنيها للحوكمة الشرعية؛
- التطرق إلى بعض البنوك الإسلامية وذلك من أجل التعرف على كيفية مساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي والذي يعتبر أحد أبعاد التنمية.

2. الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية - تجربة ماليزيا-

إن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه، والدافع وراء شيوعه هو تناغمه مع لفظي العولمة والخصخصة، وقد أطلق عليه عدة مصطلحات مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، التحكم المؤسسي، حوكمة الشركات، وهو يعني "كيفية إدارة منشآت الأعمال المالية، والرقابة عليها" أو بمعنى مغاير "هي إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة قائمة بذاتها، ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف، بقدراتها الذاتية بعيدة عن تسلط أي فرد فيها، وذلك بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة" (علاء فرحان، 2011م، صفحة 07، 08، 09).

1.2 مفهوم الحوكمة الشرعية

ومن منطلق مفهوم الحوكمة ظهر مفهوم آخر يستمد أسسه ومبادئه من مبادئ الشريعة الإسلامية، والذي ظهر مع بداية تأسيس البنوك الإسلامية، إذ أن هذا المصطلح يعتبر امتداد لمفهوم الحوكمة التقليدية لكن بمفهوم مغاير بعض شي، وذلك لأنه يعتمد في أساسه على القواعد الإسلامية التي دعا إليها الله ورسوله عليه أفضل الصلوات في إدارة المال والعلاقات على خلاف المفهوم التقليدي، فالحوكمة الشرعية هي الممارسات التي تدار بها المؤسسات، والقدرة على التحكم الجيد في أعمالها بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إذ أن هذا المفهوم يلزم على وجود هيئات رقابية شرعية تتأكد من أن العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية تتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (حليمة و سعيدة، 2015م، صفحة 15، 16).

إن الحوكمة الشرعية تستند في مفهومها على تأسيس هيئة رقابة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية المعقودة، إذ أن دور هذه الهيئة يتضمن إصدار أحكام دينية، والإشراف، والمراجعة، ومن خلال أحكامهم الدينية يتم تحديد ما إذا كانت معاملة معينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية (اليزابيت و ماري- كيت، 2018م، صفحة 39)، وبالتالي الحوكمة الشرعية بالإضافة إلى العناصر الأربعة التي تتضمنها الحوكمة التقليدية (الإدارة، المساهمين، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح الأخرى) فإنها تتضمن عنصر خامس وهو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، التي تسهر على مراقبة مدى تفاعل أعمال المؤسسات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية (علال و نعيمة، 09 ديسمبر 2010م، صفحة 08).

إن هذا المفهوم قام ببناء أسسه ومبادئه من خلال ما جاء به الله عز وجل في كتابه الشريف، وأيضاً أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ويمكن ذكر هذه الأسس والمبادئ في النقاط التالية (عبد المجيد، صفحة 12، 13):

- إتقان العمل لقوله صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"، فلا شك أن إتقان العمل لا بد أن يمر عبر الحوكمة لأنه تعتبر من أهم الضمانات التي تضمن إتقان العمل؛

- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: لقوله تعالى "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" آل عمران 110، ولقوله صلى الله عليه وسلم "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه...".
- الأمانة والمحافظة عليها وتجنب خيانتها لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون" سورة الأنفال 27.
- الوفاء بالعقود: إن الوفاء بالعقود والقيام بالتزاماتها المترتبة عليها هو من الأمور الواجبة في الإسلام، خاصة وأن جميع المعاملات التي تتم على مستوى المؤسسات المالية تكون مبنية على أساس العقود لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" المائدة 01 (عاطف، 2013م، صفحة 11).
- تجنب أكل أموال الناس بالطرق غير الشرعية لقوله تعالى "ولا تأكلوا أموالكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام، لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون" البقرة 188، وفي قول آخر لرسول صلى الله عليه وسلم "من غشنا فليس منا".
- العدل : أكبر الأسس والقواعد التي يركز عليها النظام الإسلامي وما يؤكد هذا الأمر هو تشديد الله عز وجل واشتراطه في كل من يتولى إدارة مصالح الجماعة لقوله تعالى "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، فالعملية التي تتم بين مختلف الأطراف لا يمكن أن تنجح إذا لم يتحقق العدل وتم استبعاد كل أشكال الفساد، إذ أن العدل والمساواة من أعظم الأسس التي تحكم بين الناس والتي تساهم في صلاح العمران وتطوير الصناعات (علال و نعيمة، 09 ديسمبر 2010م، صفحة 09).
- الشورى: يعتبر أحد الأسس المكملة لمفهوم العدل فلا عدل في قرار من غير التشاور مع أصحاب المصالح، وأخذ رأي جميع الأطراف ذات التأثير على المنظمات بصفة عامة وعلى المؤسسة المالية بصفة خاصة، كما أنه يساعد على إحداث التعاون والتفاهم وحل المشكلات بطرق ودية وإرضاء كل الأطراف

(علاء، 2018م، صفحة 28) لقوله تعالى "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم بشورى بينهم وما رزقناهم ينفقون" سورة الشورى 38.

- تجنب الربا: تعتبر أحد الأسس التي تقوم عليها الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، باعتبارها من الأعمال التي نهي عنها الله عز وجل، وكذا رسوله صلى الله عليه وسلم عبادهم عنها عند قيامهم بمختلف المعاملات التجارية والمالية لقوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون" سورة البقرة.

كما توجد عدة أسس إستندت عليها الحوكمة الشرعية، بالإضافة إلى التي تم التطرق إليها سابقا نجدها أيضا أنها تتبنى في أسسها مفهوم المسؤولية، إذ تشترط أن يقوم كل شخص بأداء المهام التي أوكلت إليه، وأن يكون مسؤولا مع غيره على أساس التعاقد الذي تم بينه وبين أطراف أخرى، وأنه مسؤول أمام الله قبل كل شيء لقوله صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته"، أي أن المسؤولية في الإسلام لا تنتهي بقرار تم اتخاذه بل تمتد إلى نتائج هذا القرار، ومن بين الأسس أيضا التي تبنتها الحوكمة الشرعية نجد المساءلة والشفافية، فالمساءلة بمعنى محاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات، والشفافية هي الصدق والأمانة والدقة في المعلومات التي تقدمها المؤسسات للأطراف الآخرين، سواء الذين تربطهم بها علاقة مباشرة أو غير مباشرة لقوله صلى الله عليه وسلم "لا إيمان لمن لا أمان له" (سوهيلة و مهدي، 2017م، صفحة 22، 23).

وبالتالي الحوكمة في الشريعة الإسلامية لا تتوقف عند المبادئ العامة فحسب بل تتجاوزها إلى أبعاد أخلاقية ربما لم تتطرق إليها القوانين والأنظمة، وذلك لأنها تنبع من وازع ديني أخلاقي، تجعل كل موظف في موقعه مسؤول أمام سلطة غير محسوسة قبل السلطات الأخرى ومراقب لنفسه مراقبة ذاتية، هذه المسؤولية لا يمكن مراقبتها وإنما تغرس في الموظفين عندما تكون المؤسسات تعتمد في جميع معاملاتها سواء الداخلية أو الخارجية على أخلاقيات العمل الإسلامي، وهذا ما يجعل جميع العاملين داخل المؤسسات المالية يلتزمون بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني التي دعت إليها الشريعة الإسلامية (خولة و عبد الله، 2016م، صفحة 22).

وبالتالي وبالنظر إلى الخلفية التاريخية وبالضبط إلى التاريخ الإسلامي نرى أن الإسلام تطرق إلى مفهوم الحوكمة، ولكن بنظرة إسلامية وبمصطلح مغاير، إذ نجد الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي وضع اللبنة الأولى لمبادئ وأخلاقيات العمل في الدول الإسلامية، فبعد هجرته إلى المدينة بدأ بتنظيم أحوال الدولة وإرساء العديد من الأسس والمبادئ والأخلاقيات، إذ نجده أول حاكم وقاض ومنظم إداري ينظم أحوال دولته في إطار من العدل، والمسئولية، والشفافية، والمساءلة، مستنبطاً ذلك بما أمر به الله عز وجل في كتابه الكريم، وهذا ما جعله يحقق للمجتمع الإسلامي توازناً فريداً ونجاحاً إقتصادياً، وإجتماعياً هائلاً (وفاء، صفحة 53).

أي أن شروط وأسس الحوكمة التي تبنتها المؤسسات الدولية ودعت إليها، هو ليس بمفهوم جديد على الدول الإسلامية بل هو مفهوم موجود أصلاً في تراثها، ولو عملت بما جاء في القرآن والسنة لوجدت نفسها تطبق كل المفاهيم التي تدعو إلى الحوكمة، والمسئولية الإجتماعية والبيئية وغيرها من المفاهيم الداعية إلى أخلاقيات الأعمال منذ زمن بعيد وقبل حتى ظهورها في الدول الرأسمالية.

إن تطبيق المؤسسات المالية الإسلامية لهذه الأسس والمبادئ يجعلها تلتزم بالقواعد التالية وتحرص

على عدم الخروج منها وهذه القواعد هي (علال و نعيمة، 09 ديسمبر 2010م، صفحة 11، 12):

- الإلتزام في معاملاتها بالحلال والإبتعاد عن الحرام وعدم تقديمها خدمات تدخل في دائرة التحريم وفيها أضرار تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمر؛
- عدم التعامل بالربا؛
- حسن إختيار من يقومون على إدارة الأموال؛
- الصراحة والصدق في المعاملات وفقدان هذه سمى تجعل المؤسسات المالية الإسلامية تفقد زبائنهم من المتعاملين وفق أصول الشريعة؛
- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية؛

- أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال لتظهر المال من أي معاملات مشكوك فيها وتحقيق الأهداف الإجتماعية.

إن إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بمبادئ الحوكمة الشرعية كما هو منصوص عليها في أحكام الشريعة يعود عليها بأهمية تتمثل فيما يلي (حليمة و سعيدة، 2015م، صفحة 18، 19):

- تعزيز الإستقرار المالي وكسب ثقة أصحاب المصالح؛
- ضمان الإلتزام الصارم بمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- إعطاء مصداقية للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- حماية أموال المساهمين؛
- ضمان إستقلالية هيئة الرقابة الشرعية.

كما تحقق أيضا (حسين، 2013م، صفحة 12):

- الإفصاح والشفافية في الكشوف المالية؛
- تفادي وجود أخطاء متعمدة أو إنحراف متعمد أو غير متعمد؛
- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف.

أما عن أهداف الحوكمة الشرعية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تحقيق الإستقلالية في الحكم؛
- النزاهة والمساءلة؛
- الإلتزام بقواعد وأخلاقيات السلوك المهني؛
- تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية؛
- القضاء على الفساد المالي.

2.2 ماليزيا والحوكمة الشرعية

سعت ماليزيا لتطبيق الإقتصاد الإسلامي من خلال خطط التنمية التي إستهدفت جوهر الإسلام من حيث الإهتمام بالإنسان، والإرتقاء بإمكانياته ومساهمته في عملية التنمية، وهو ما إنعكس في تبني سياسات تعليمية، وصحية، وإجتماعية، وإقتصادية أدت إلى إرتفاع معدلات التنمية البشرية والإقتصادية في ماليزيا، وقد كانت البدايات الأولى في الستينيات من القرن العشرين، من خلال تكوين مؤسسة صندوق الحج التي شهدت تطورات تشريعية كبيرة، إذ نجح الصندوق في جمع مدخرات الحجاج الماليزيين وتوظيفها في خدمات الإقتصاد الماليزي وتوفير خدمات الحج بعيدا عن شبكات الربا (عبد الحافظ، 2020م).

ثم كانت تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حيث مارس أول بنك إسلامي نشاطه وظل محتكرا الممارسات المصرفية الإسلامية لمدة تصل إلى نحو 10 سنوات، إلى أن سمحت الحكومة الماليزية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية، ولقد إتسمت تجربة ماليزيا في المصرفية الإسلامية نجاحا كبيرا من خلال توفيرها العديد من المنتجات المصرفية الإسلامية، تناسب إحتياجات المجتمع وقد تخلت الدولة عن ملكيتها للمصرف الإسلامي (عبد الحافظ، 2020م)، لتصبح ماليزيا وبحلول 2012 تمتلك خمسة عشر بنكا عالي المستوى، من بينها ثلاثة بنوك توفر نطاقا عريضا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة متمركزة في الشرق الأوسط من ماليزيا (سواء، 2012م، صفحة 80)

لقد بذلت ماليزيا الكثير من الجهود من أجل تحقيق التنمية الشاملة، خاصة وأنها شهدت عدة صور من حالات الفساد، وترتيبها حسب مؤشر مدركات الفساد في مراتب متدنية، ولهذا ونتيجة ترتيبها في مراكز غير مرضية بحسب مؤشر دفع الرشوة العالمي (سهام و عدنان، 2014م، صفحة 195)، لجأت لتبني معايير الحوكمة التقليدية والشرعية سواء في الشركات أو في المؤسسات المالية الإسلامية، والمعايير المطبقة جعلت ماليزيا تحقق المركز الرابع كأفضل بيئة لحماية المستثمر حسب تصنيف البنك الدولي لسنة

2012م، وعلى تصنيف أفضل الدول النامية في تطبيق المعايير العالمية للحوكمة لنفس السنة، هذه النتائج التي حققتها كان نتاجاً لكمية كبيرة من البحث العلمي، والحلول التي هي رد عن حالات ومشكلات حصلت في المؤسسات ومجالس إدارتها (سليمان، 2020م)، ولهذا ومن أجل ضمان التطبيق الفعال لأسس وقواعد الحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية، قامت ماليزيا في عام 2003م بإصدار تعليمات إرشادية تتعلق بالإفصاح المالي في المصاريف الإسلامية، وعام 2004م أصدرت أيضاً تعليمات إرشادية لحوكمة المجالس الشرعية للمصارف الإسلامية واشتملت على تحديد مهمات ومسؤوليات المجالس الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وسمحت هذه التعليمات بتشكيل مجلس شرعية للمؤسسة المالية، كما قامت في عام 2007م بإصدار تعليمات إرشادية معدلة ومراجعة لحوكمة المصارف الإسلامية المرخصة، وتضمنت أن على أعضاء الهيئات الشرعية التأكد من أن جميع العمليات والمنتجات متطابقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي عام 2009م و2010م، قامت بإصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية، ليتم بموجبه إلزام المؤسسات بقرارات الحوكمة بما لا يعرضها لمخاطر عدم الإمتثال للحوكمة الشرعية، وبالتالي فإن تطبيق التعليمات الخاصة بالحوكمة في ماليزيا تتم من خلال قوانين ملزمة وتعليمات إرشادية (سوهيلة و مهدي، 2017م، صفحة 23، 24).

كما قام أيضاً البنك المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، من أجل تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، وكان الهدف من تصميم هذا الإطار هو تحقيق ما يلي (حليمة و سعيدة، 2015م، صفحة 111):

- تحديد متطلبات المصرف المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية، والعمليات والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية، وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية عامة حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية؛

- توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.
 - إن هذا الإطار ألزم كافة المؤسسات المالية الإسلامية التي ينظمها ويشرف عليها البنك المركزي الماليزي أن تقوم بـ (سوهيلة و مهدي، 2017م، صفحة 24):
 - إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن إنشائه، ويتوجب عليه فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، فضلاً عن تداعياتها على المؤسسة؛
 - وجود هيئة رقابية شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية وتقديم آراء شرعية صحيحة؛
 - أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، فضلاً عن التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية؛
 - أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً، من أجل التأكد من أن العمليات المالية تتم وفق متطلبات الشريعة الإسلامية؛
 - أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، يسمح لها من تحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة، وتبيان التدابير التصحيحية التي يجب إتباعها للحد أو التقليل من هذه المخاطر؛
 - أن يكون لديها فريق شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.
- إن آخر التطورات التي سوف تشهدها الحوكمة الشرعية في ماليزيا في سنة 2020م هو قيام البنك المركزي بإصدار إطار جديد للحوكمة الشرعية والذي سوف يدخل حيز التنفيذ في 1 أبريل 2020م، قام من خلال هذا الإطار بوضع ترتيبات فعالة تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من تطبيق الحوكمة الشرعية بشكل جيد، إذ قام من خلال هذه الوثيقة بالتطرق إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تعزز تطبيق الحوكمة الشرعية داخل المؤسسات المالية الإسلامية ومن بين هذه النقاط نجد (malaysia، 20 september 2019، الصفحات 02 - 20):

بالنسبة لمجلس الإدارة حسب الإطار الجديد للحوكمة الشرعية فإنه يجب عليه:

- وضع إطار عمل قوي للحوكمة الشرعية يتناسب مع حجم وتعقيد وطبيعة المؤسسة؛
- أن يدمج المبادئ والقيم الإسلامية ضمن أي إستراتيجية عمل يريد أن يتبناها؛
- أن يتفاعل مع لجنة الشرعية، ولدى يتطلب منه أن يأخذ بعين الاعتبار أي مشورة تقدمها له أو أي قرار تقوم بإصداره بشأن أي مسائل متعلقة بالشرعية؛
- وضع آلية لتسوية النزعات والخلافات في وجهات النظر بين المجلس واللجنة، والإحتفاظ بسجل المداولات بين المجلس واللجنة التي يشار من خلالها إلى الخلافات في وجهات النظر والسعي لحلها؛
- إتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي تمكن اللجنة من دراسة القضايا المعروضة عليها باستقلالية وموضوعية؛
- إقامة إتصال فعال مع اللجنة بشأن جميع الأمور المتعلقة بمتطلبات الحوكمة الشرعية أو مخاطر عدم الإمتثال لأحكام الشرعية؛
- تخصيص موارد كافية من أجل تطوير مهارات وخبرات لجنة الشرعية؛
- تقييم مدى أداء وفعالية اللجنة؛
- إفصاحه عن مدى إمتثال المؤسسة المالية الإسلامية للشرعية الإسلامية.

بالنسبة للجنة الشرعية:

- يجب أن يكون للجنة الشرعية ميثاق يحدد مسؤولياتها، وأن تكون مكونة من خمسة أعضاء؛
- تقديم المشورة للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل ضمان تحقيقها للأهداف بما يتوافق مع أحكام الشرعية؛
- تقديم النصح فيما يخص الأعمال التي تود المؤسسات المالية الإسلامية القيام بها، والتي يمكن أن تؤدي بها إلى عدم الإمتثال لأحكام الشرعية الإسلامية؛
- التأكد ما إذا كانت المؤسسة المالية الإسلامية تقوم بوظائف لا تتوافق مع أحكام الشرعية الإسلامية؛

- تكون مسؤولة عن مدى جودة ودقة وصحة القرارات التي تصدرها و المشورة التي تقدمها للمؤسسة المالية الإسلامية؛
 - يجب على رئيس اللجنة الشرعية أن يضمن الإجراءات المناسبة، التي تسمح من تنظيم إجتماعات اللجنة، والعمل كحلقة وصل بين المجلس واللجنة من أجل تعزيز التفاهم بين كلا الطرفين؛
 - أما فيما يخص تعيين الشخص الذي يجب أن يكون عضوا في لجنة الشريعة فإنه يجب أن يكون شخصا مسلما ومؤهلا، يمتلك المهارات والمعرفة التي تمكنه من القيام بمسؤوليات لجنة الشريعة، ويقصد أن يكون مؤهلا يعني أن يكون على الأقل يملك درجة بكالوريوس في الشريعة أو فقه المعاملات، إمتلاك المعرفة في الشريعة مع المعرفة والخبرة المالية الإسلامية، ويتم إستبعاده إذا ما تم إتهامه بجرمة جنائية تتعلق بخيانة الأمانة أو الإحتيال، إرتكاب جريمة أو المتاجرة في المخدرات، ومن بين الشروط الجديدة المتعلقة في إستبعاد أعضاء اللجنة فإنها تتمثل في إستبعاد أي عضو قام بتقديم خدماته لنفس المؤسسة المالية أكثر من تسع سنوات وسوف يتم الإنطلاق بالعمل بهذه الفقرة في بداية 1 أبريل 2023م.
 - إفصاحها عن مسؤولياتها وعن مدى امتثال المؤسسة المالية للشريعة الإسلامية.
- كما تم التطرق من خلال هذا الإطار إلى أهمية إدارة المخاطر، وذلك من خلال ما تلعبه من دور في تقييمها لمخاطر عدم الإمتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وقياس تأثير هذه المخاطر على المؤسسات المالية ودورها في وضع التدابير المناسبة من أجل تخفيف هذه المخاطر، كما أشار إلى أنه يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تقوم بالتدقيق الشرعي، لتقييم مدى جودة وفعالية الرقابة الداخلية للمؤسسات، وكذا أنظمة المخاطر ومدى إمتثال عملياتها وأنشطتها مع الشريعة، ليتم إبلاغ النتائج المتوصل إليها من عملية التدقيق إلى مجلس الإدارة ولجنة الشريعة في شكل تقرير، بشرط أن يقوم بعملية التدقيق مدقق حسابات خارجي مؤهل ولديه المعرفة اللازمة بمتطلبات الشريعة الإسلامية المطبقة على الأعمال المالية الإسلامية.

3. المؤسسات المالية الإسلامية والتنمية الاجتماعية

إن تبني المؤسسات المالية الإسلامية لمفهوم الحوكمة الشرعية في مختلف تعاملاتها سوف يكون له إنعاس ليس فقط على التنمية الاقتصادية بل يمتد أيضا ليشمل التنمية الاجتماعية وذلك راجع إلى أن هذه المؤسسات سوف تكون ملزمة من خلال تطبيقها لمفهوم الحوكمة الشرعية بأن تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

1.3 التنمية الاجتماعية ودور المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيقها

تعددت واختلفت تعاريف التنمية الاجتماعية لكن جميعها يصب في معنى واحد، ويمكن تقديم تعريف مجمل لها كالتالي: " هي التزام أصحاب الشركات بمختلف أنواعها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال خلق مجتمع وبيئة أفضل وتحسين مستوى معيشة الأفراد، ويتحقق هذا من خلال احترام القوانين والمعاهدات الرامية إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية (أحمد أ.، 2018م، صفحة 05)، والعمل على الحصول على شهادة الأيزو 14000 و 14001 الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة".

من جهة أخرى نجد أن مفهوم الحوكمة الشرعية، يعني إلزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمفاهيم الأخلاقية في مختلف تعاملاتها، ودعم العدالة، والإنصاف، وبهذا نجد أن قواعد ومبادئ الحوكمة الشرعية تقوم على عدة مبادئ، من بينها مراقبة أعمال المنظمة وهل تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وبأنها تعود بالنفع على المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على ضمان العدالة، والمساواة، وحماية الحقوق، وبالتالي تسعى إلى تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية، في نفس الوقت نجد أن المسؤولية الاجتماعية تدعو هي الأخرى إلى هذه المبادئ، أي أن كلاهما يتبع الآخر، إذ أنه من خلال تحقيق المسؤولية الاجتماعية فإنه سوف تجد المؤسسات المالية الإسلامية نفسها تنقيد بمبادئ الحوكمة الشرعية (حميد و مصطفى، 2018م، صفحة 12).

إن المنظمة التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية وهي تؤدي أعمالها تراعي في كل ذلك الالتزام بالأعمال الصالحة، والمقصود هنا المبادرة إلى فعل الخيرات والحرص على مصلحة الجماعة، والقيام بالبرامج والأعمال الاجتماعية التي تساعد على قيام المجتمع (عبد الحميد، 2004م، صفحة 415، 416).

إن هدف البنوك الإسلامية من التزامها بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، ليس فقط تعظيم الربح وفق ما حث عليه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، بل نجدها أيضا تسعى إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ومن بينها تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية، إذ أن هدفها من التزامها بمبادئ الحوكمة الشرعية هو أيضا تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية وتحليلها بالأخلاقيات الإنسانية.

فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية تشير إلى التزام البنك الإسلامي بالمشاركة في بعض الأنشطة والبرامج، والأفكار الاجتماعية لتلبية المتطلبات الاجتماعية، بهدف نيل رضا الله والعمل على تحقيق التقدم والوعي الاجتماعي للأفراد مع مراعاة العدالة والإنصاف، فمثلا نجد من بين الخدمات التي تقدمها لإثراء هذا الجانب (عبد الحميد، 2004م، الصفحات 203-208، 421):

- تحصيل وإنفاق الزكاة لقوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" التوبة 60؛
- منح القروض الحسنة؛
- إنشاء المنظمات الاجتماعية الحسنة؛
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتدعيم الوعي الديني.

2.3 النتائج ومناقشتها

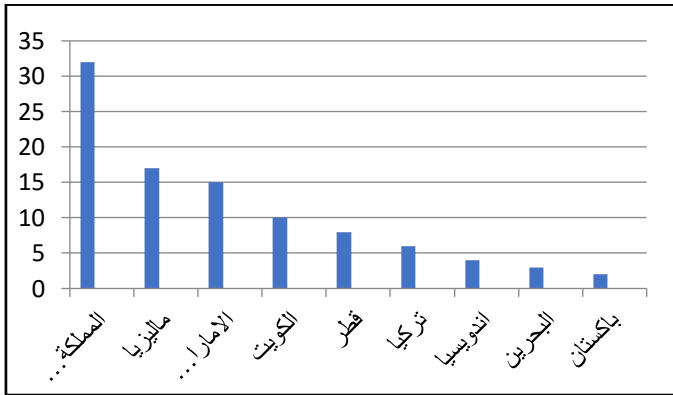
النتائج

إن إحترام المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية لأصول الشريعة الإسلامية في مختلف معاملاتها جعلها تحقق تقدما في هذا المجال، وأصبحت أحد البلدان الرائدة عالميا في مجال التمويل الإسلامي، ولكن لم تصل إلى هذا بين عشية وضحاها، فقد تطلب هذا العديد من الأطراف الفاعلة من بينهم منظمو أسواق رأس المال بالبلاد، والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، وخير دليل على ذلك النتائج التي وصلت إليها، إذ أن مجموع أصولها في التمويل الإسلامي بلغت نسبتها 17% في الفترة الممتدة من 2009م إلى

2018م كما يبينه الشكل 01 (www.mifc.com، 2020م)، وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، كما تستحوذ على نسبة 32٪ من صناديق الإستثمار الإسلامية خلال سنة 2019م، وهذا ما جعلها كذلك تأتي في المرتبة الثانية كأكبر دولة بعد المملكة العربية السعودية كما هو مبين في الشكل 02 (أحمد ش.، 2020م).

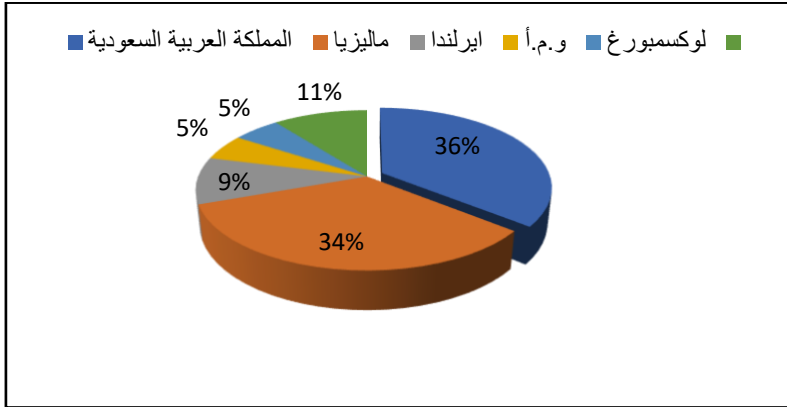
كما بلغ إجمالي أصولها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لسنة 2019 ما يقارب من 2 تريليون دولار أمريكي، كما أن التمويل الإسلامي في ماليزيا يسعى إلى أن يساند القضايا الاجتماعية وذلك من خلال تعهده بتقديم مساهمة وطنية محددة للحد من نسبة إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار 45 قبل عام 2030م (أحمد ح.، 2020م)، ومن ناحية أخرى أصدرت الحكومة الماليزية ترخيصا بإنشاء بنك إسلامي عملاق برأس مالي أساسي يتجاوز المليار دولار، وتندرج هذه الخطوة في إطار سعيها للحفاظ على دورها كمركز دولي في مجال المصرفية الإسلامية وتطوير جميع القواعد والأنظمة التي وضعها البنك المركزي (محمود، 2020م).

الشكل 01: مجموع أصول التمويل الإسلامي 2018-2009م



المصدر: (www.mifc.com، 2020م).

الشكل 02: عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية لسنة 2019م



المصدر: (أحمد ش.، 2020م).

كما وتساهم أيضا المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بالشكل الذي أدى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية، والتي تأثر بدورها على التنمية الاقتصادية، ومن أمثلة هذه البنوك نجد بنك فيصل الإسلامي المصري وبيت التمويل الكويتي، إذ من بين الخدمات الاجتماعية التي يقدمانها نجد (عبد الحميد، 2004م، صفحة 421):

- رعاية الطلاب الفقراء في مستويات التعليم المختلفة؛
- معاونة منكوبي الحروب في الدول الإسلامية؛
- رعاية الأرامل والأيتام؛
- تشجيع وتمويل الحرفيين وإقامة الصناعات الصغيرة؛
- المساهمة في حل أزمة الأمية؛
- تقديم القرض الحسنه في حالات الزواج، وفي حالات المرض وإجراء العمليات الجراحية وترميم المباني؛
- إنشاء جمعيات بناء المساجد وتحفيظ القرآن الكريم؛
- جمعيات تسيير الحج والعمرة، المعاهد التعليمية والدينية؛
- تنظيم المسابقات الدينية؛
- دعم الجهود الإعلامية والإسلامية للتنوير كإعداد الندوات والمؤتمرات والبحوث.

كما نجد أيضاً المصاريف الإسلامية السودانية هي الأخرى تلعب دوراً في تحقيق التنمية المستدامة، إذ بلغت مساهماتها في المجال الاجتماعي عشرات الملايين من الجنيهات تقدمها لخدمة المجتمع من خلال إعادة الإعمار، والوقوف ضد الكوارث، ودعم التعليم والصحة والمحتاجين والفقراء، ولعل أبرز تجربة هي لمصرف الأسرة الإسلامي والذي كانت من أهم أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها هي تقديم الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصادياً، والخريجين، وصغار المنتجين من الزراعة والحرفين وتمكينهم من العمل وخلق فرص عمل للفقراء من أجل تحسين مستوياتهم المعيشية، ولهذا قام بتأسيس خمس حاضنات بالتعاون مع بعض المؤسسات العلمية بالسودان، ومن ضمنها حاضنة أمدرمان الإسلامية لتمويل الخريجين والذي بدأ العمل بها عام 2010م، وبدأ التسويق الفعلي لمنتجاتها من يناير 2011م، ويبلغ عدد الخريجين المستفيدين من حاضنة أمدرمان عندما تعمل بطاقاتها القصوى 1100 خريج من مختلف جامعات السودان، منهم 55 خريجاً فقط من الجامعة الإسلامية تمثل نسبة الإناث 20٪ فقط ويتوزع هؤلاء الخريجين حسب الأنشطة التالية: (أسماء، 2019م، صفحة 11، 12).

الجدول رقم 01: توزيع الخريجين المستفيدين من حاضنة أمدرمان حسب الأنشطة

نوع النشاط	عدد الخريجين
تسمين العجول	800
الدجاج اللحم	30
شتول الزينة	40
تصنيع الأعلاف	25
تصنيع اللحوم	200
المسلخ أو الجزر	25

المصدر: (أسماء، 2019م، صفحة 12).

كما يعمل أيضاً المصرف الإسلامي الأردني على دعم التنمية المستدامة في المجال الاجتماعي، من خلال تقديمه للقروض الحسنة والتي تسترد مبالغها بدون فائدة، وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه القروض منذ بداية تأسيسه في 1978م إلى غاية نهاية عام 2017م نحو 268 مليون دينار أردني، استفاد منها 447 ألف مواطن، وفي نطاق الاهتمام أيضاً بتحسين أداء الموظفين قام خلال 2017م بإشراك نحو 4570 موظفاً في دورات وندوات نظمها أكاديمية تدريب وتنمية الموارد البشرية، ومراكز تدريب وجهات متخصصة داخل الأردن وخارجها، وكذا إشراك الموظفين في برامج تدريبية ونشاطات تخدم

مواضيع المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع، كما بلغ حجم التبرعات المقدمة لرعاية المؤسسات التعليمية والمؤتمرات من 2008م إلى 2017م آلاف الدنانير الأردنية كما هو موضح في الجدول التالي (أسماء، 2019م، الصفحات 13-16):

الجدول رقم 02: حجم التبرعات المقدمة لرعاية المؤسسات التعليمية والمؤتمرات من المصرف الإسلامي

للتنمية من 2008م-2017م

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبلغ	36.3	36.4	366.3	157.0	175.5	66.6	77.6	154.2	130.1	149.5

المصدر: (أسماء، 2019م، صفحة 13).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة أيضا إلى البنك الإسلامي للتنمية والذي يعمل على تحسين حياة من يخدمهم بالنهوض بالتنمية الاجتماعية، والاقتصادية في البلدان الأعضاء وفي أوساط الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وذلك وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وحسب التقرير السنوي لسنة 2018م فإن رأس المال المصرح به فقد رفع إلى 100 مليار دينار إسلامي والمتاح للاكتتاب إلى 50 مليار دينا إسلامي، وفي نهاية 2018م بلغ رأس مال البنك المكتتب فيه 50.2 مليار دينار إسلامي.

تلتزم مجموعة البنك التزاما تاما بأهداف التنمية المستدامة، وهي تدرك أن الأهداف الإنمائية تختلف من بلد لآخر، ولذلك تعتمد في عملها على فهم الاحتياجات الحقيقية لبلدانها الأعضاء وتكيف تدخلاتها مع تلك الاحتياجات.

إذ أنه ومن أجل تحقيق التنمية الاجتماعية في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء نجد أنه: (منصور و موسى إبراهيم، 2018م، الصفحات 28-50):

- قدم دعمه لمشاريع قطاع الصحة التي بلغت تكلفتها 43 مليون دولار أمريكي في إطار صندوق العيش والمعيشة، والتي يتوخى منها تحسين صحة الأم والطفل في طاجيكستان وجيبوتي، و 100 مليون دولار أمريكي لمشروع تطوير البرنامج الوطني للقضاء على الملاريا في نيجيريا، و 100 مليون دولار أمريكي للقضاء على شلل الأطفال في باكستان؛

- خصص مبلغ قدره 54 مليون دولار أمريكي لمشروع الصرف الصحي في كونا كري، والهدف من هذا المشروع هو تحسين ظروف العيش الاجتماعية في كونا كري، كحماية السكان من حوادث الفيضانات عن طريق نظام كفاء لتصريف مياه الأمطار، وتحسين ظروف السلامة والظروف الصحية والبيئية بأنظمة مستدامة لتجميع النفايات الصلبة، ومياه الصرف الصحي ونقلها والتخلص منها؛
- ولتوفير التعليم الجيد قام عن طريق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وبالتعاون مع التعليم فوق الجميع بإطلاق برنامج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بتمويل قدره 100 مليون دولار أمريكي، ويرمي هذا البرنامج إلى تسجيل 2.4 مليون طفل مهمش وتوفير تعليم جيد لهم كما يشمل تدريب 244800 مدرس وإنشاء 8800 مدرسة؛
- للقضاء على الفقر قام بتصميم البرنامج الخماسي للرئيس من أجل إيجاد فرص العمل المدعوم بتنافسية قوية عن طريق الارتباط بالأسواق العالمية؛
- إنشاء صندوق التحول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار سنة 2017م برأسمال أولي قدره 500 مليون دولار أمريكي، ويدعم هذا الصندوق الأفكار الجديدة مع إثبات صحتها وتوسيع نطاق المشاريع الابتكارية
- تسويق التكنولوجيا وبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وقد تم تقديم 1586 مقترحا إلى هذا الصندوق تم اختيار 32 مقترحا، من بين هذه المقترحات توجد مقترحات تديرها نساء وعائلات تهدف إلى توفير الأمن الغذائي، الصحة الجيدة والرفاهية، التعليم الجيد، توفير المياه النظيفة والصرف الصحي.

مناقشة النتائج

إن اهتمام الدول بتطبيق مفهوم الحوكمة الشرعية في مؤسساتها المالية الإسلامية سوف يكون لهذا الأمر التأثير المباشر على أبعاد التنمية كالاتي:

البعد الاقتصادي: لاحظنا من خلال المعلومات المقدمة في النتائج أن تطبيق ماليزيا لمفهوم الحوكمة الشرعية داخل مؤسساتها المالية الإسلامية، مكنها بأن تكون إحدى أهم الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي، وذلك من خلال ما توفره من منتجات مالية إسلامية وتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية في

مختلف معاملاتها، هذا الأمر انعكس بشكل مباشر على كل من أصولها المالية واستثماراتها، حيث ساهمت كل من الأصول المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية على التوالي بزيادة قدرت بـ 17% و بـ 32%، وهذا من شأنه أن يساهم في منع حدوث الركود في استثماراتها وتنويعها، وإنشاء مختلف المشاريع، وبالتالي زيادة نشاطها الاقتصادي وتنويعه مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه ومن خلال قيام البنوك الإسلامية -المشار إليها سابقا- بتقديم القروض الحسنة وتمويل الحرفيين وإقامة الصناعات الصغيرة وتوفير مناصب العمل للفقراء وتأسيس حاضنات الأعمال لخريجي المعاهد والجامعات، سوف يكون لهذه الخدمات الاجتماعية التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي داخل الدول التي تقدم فيها مثل هذه الخدمات من قبل البنوك الإسلامية.

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية الأولى القائلة: أثر مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية وبعض البنوك الإسلامية إيجابا على البعد الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: يؤثر تبني مفهوم الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على البعد الاجتماعي للتنمية، إذ أن هذه المؤسسات هدفها ليس فقط تعظيم أرباحها بل تهدف أيضا إلى تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية التي تسمح للفرد بأن يعيش حياة كريمة، فمثلا نجد المصاريف الإسلامية السودانية قامت بخلق فرص العمل للفقراء، من خلال تأسيسها لخمس حاضنات بالشكل الذي سمحت من توظيف عدد كبير من خريجي الجامعات والمعاهد، كما قام البنك الإسلامي الأردني بتقديم قروض حسنة بدون فائدة تم توجيهها لمختلف الفئات التي لم تجد من يقوم بتمويلها من أجل الزواج أو ترميم المباني، ومن أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية قام أيضا البنك الإسلامي للتنمية، والذي يعتمد في مختلف معاملاته على مبادئ الشريعة الإسلامية بتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية التي مست كل من قطاع الصحة والتعليم سواء في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء، كما وأن إسهام هذه المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تبنيها لمفهوم الحوكمة الشرعية في زيادة النشاط الاقتصادي سوف يكون له التأثير المباشر على القطاع الصحي والتعليمي.

وعليه فإنه يتم قبول الفرضية الصفريّة الثّانية القائلة: أثر مفهوم الحوكمة الشرعيّة في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة الماليّة وبعض البنوك الإسلاميّة إيجاباً على البعد الاجتماعيّ.

4. خاتمة:

تعتبر الحوكمة الشرعيّة بمفهومها المستمد من مبادئ وأسس الشريعة الإسلاميّة امتداداً لمفهوم الحوكمة، والتي أثبتت مختلف الدراسات بأن تطبيقه له تأثير مباشر على مختلف أبعاد التنمية المستدامة، ونفس الأمر ينطبق على مفهوم الحوكمة الشرعيّة والتي يتم تبنيها من قبل المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، وقد أثبتت تجربة ماليزيا ومختلف البنوك الإسلاميّة والتي تم التطرق إليها في موضوع بحثنا، بأن التطبيق الصحيح لهذا المفهوم كما هو منصوص عليه في أحكام الشريعة الإسلاميّة وتحديثه بالشكل الذي يتوافق مع مستجدات الفقه سوف يكون له انعكاس إيجابي على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقاً وعرضنا للمنظور العام للحوكمة الشرعيّة وتطبيقها في

المؤسسات الماليّة نستنتج ما يلي:

- الحوكمة أصبحت مطلب أساسي ويجب تبنيه في جميع المؤسسات وخاصة الماليّة باعتبارها تتعامل مع أموال المودعين والتي يجب حمايتها؛
- الحوكمة أصبحت من القضايا الملحة على مستوى العالم سواء الحوكمة التقليديّة أو الشرعيّة، وذلك لما لها من أهمية في ضمان حقوق المساهمين، وإرساء مفاهيم الشفافية والنزاهة في مختلف التعاملات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما تلعبه من دور في تعزيز متطلبات المسؤولية الاجتماعيّة خاصة وأن الحوكمة الشرعيّة تستند في أسسها على تحقيق مبادئ المسؤولية الاجتماعيّة؛
- إن تبني مفهوم الحوكمة الشرعيّة لا يقتصر فقط على المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، بل يجب أن يتم تبنيه من قبل جميع المؤسسات، باعتبار أن أسسها هي مطالب جاءت من الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولم يتم بتوجيهها إلى فئة معينة دون الأخرى، بل هي موجهة إلى الجميع بدون استثناء، إذ أنه لو لم يجد فيها صلاح للأمة أجمعين لما شدد علينا بأن نقوم بتبنيها في ثقافتنا وفي تربيتنا، خاصة وأن لها دور في إرساء أخلاقيات وقواعد السلوك المهنيّ.

- بعد التطرق إلى تجربة ماليزيا وتجارب بعض البنوك الإسلامية، تبين أن الدول التي شملتها الدراسة لها إهتمام بتكريس تطبيق مفهوم الحوكمة الشرعية داخل مؤسساتها المالية، وهذا من شأنه أن يحسن من أدائها ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام أكثر بمفهوم الحوكمة الشرعية، من خلال سن التشريعات والقوانين الداعمة لهذا المفهوم، باعتبارها تعزز من مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة ما يشهده العالم في السنوات الأخيرة من فساد مالي وانتشار للبيروقراطية واللامساواة بين الموظفين، وممارسة الأعمال الأخلاقية واستغلال السلطة على حساب الطبقة الفقيرة؛
- إنشاء مجلس أعلى للفتوى في بنك التنمية الإسلامية وفي كل من مصر، السودان، الأردن، الكويت كما هو الحال في ماليزيا، من أجل الفصل في الفتاوى التي يقع حولها اختلاف وتحتاج إلى اجتهاد أكثر خاصة في المعاملات المصرفية الحديثة؛
- على المؤسسات المالية الإسلامية محل الدراسة (ماليزيا، مصر، السودان، الأردن، الكويت) وأيضا بنك التنمية الإسلامية القيام بالتدقيق الشرعي، لتقييم مدى جودة وفعالية الرقابة الداخلية للمؤسسات، وكذا أنظمة المخاطر، ومدى إمتثال عملياتها وأنشطتها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- نشر المزيد من الوعي حول الثقافة الإسلامية ولما لها من دور في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، وذلك من خلال تنظيم ملتقيات ومؤتمرات علمية وأيام دراسية، يتم التطرق في محاورها إلى أهمية تطبيق الحوكمة الشرعية ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وخاصة البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي؛
- تنويع المجالات ذات المردود الاجتماعي خاصة التي تتعلق بمكافحة الفقر.

1. (03, 01, 2020م). تم الاسترداد من 20:00 مساءً www.mifc.com
2. أهري الطيب الفكي أحمد. (2018م). الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الماهية والمجالات والتطور التاريخي. المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصارف الإسلامية. قطر.
3. الصاوي عبد الحافظ. (02, 01, 2020م). الجزيرة. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>: 22:00 مساءً
4. العدم محمود. (03, 01, 2020م). الجزيرة. تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net>: 11:00 صباحاً
5. بارة سوهيلة، و جابر مهدي. (2017م). تقييم تطبيقات الحوكمة الشرعية في الصناعة المالية الإسلامية-قراءة في تجارب مجموعة من الدول الإسلامية-. مجلة افاق علوم الادارة والاقتصاد .
6. بن ثابت علال، و عبدي نعيمة. (09 ديسمبر 2010م). الحوكمة في المصارف الإسلامية. يوم دراسي حول التمويل الأغسلامي: واقع وتحديات. جامعة عمار ثليجي الأغواط.
7. بوشقيفة حميد، و بلقربوز مصطفى. (13 و 14 نوفمبر، 2018م). دور حوكمة الشركات العائلية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وترسيخ أخلاقيات الأعمال. الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر . جامعة غليزان.
8. بوكروشة حليلة، و بوهراوة سعيده. (2015م). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية -تجربة البنك المركزي الماليزي-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02 .
9. جاسم محمد أسماء. (2019م). الدور التمويلي للمصارف الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة-تجارب عربية مختارة مع الإشارة إلى العراق-. socail science journal & route educational ، 06 (06).
10. حافظ عبد العزيز أحمد. (03, 01, 2020م). مدونات البنك الدولي. تم الاسترداد من <https://blogs.worldbank.org>: 10:00 صباحاً
11. حسين عبد الرحمن البصام سهام، و جاسم عبد عدنان. (2014م). دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية -دراسة تحليلية للتجربة الماليزية كنموذج لدولة اسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحوكمة المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 31 .
12. شوقي سليمان أحمد. (03, 01, 2020م). البصائر. تم الاسترداد من <https://elbassair.org>: 9:00 صباحاً
13. طالب علاء فرحان. (2011م). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. عبد العزيز شريف حامد وفاء. حوكمة المصارف الاسلامية. جامعة الطائف: بحث مقدم لجائزة الامير محمد بن فيصل.

15. عبد الفاتح المغربي عبد الحميد. (2004م). الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية (المجلد الطبعة الأولى). جامعة المنصورة: مكتبة الملك فهد الوطنية.
16. عبد الكريم الخناق سناء. (2012م). الاطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية التجربة الماليزية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (12).
17. عبد المجيد ا. الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني .
18. عبد المطلب الأسرج حسين. (2013م). الحوكمة والإمتثال في البنوك الإسلامية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث .
19. عبد الناصر سليمان. (04 01 2020م). جريدة العرب الاقتصادية الدولية. تم الاسترداد من <http://www.aleqt.com>: 20:00 مساء
20. عواد كاظم البديري علاء. (2018م). إطار مقترح لمبادئ الحوكمة من منظور إسلامي في تحسين عمل المراجع الداخلي في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة. جامعة المنصورة.
21. فريز الوباني خولة، و صديقي عبد الله. (2016م). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الاسلامية.
22. كولينز اليزابيث، و هينز ماري-كيت. (2018م). التمويل الاسلامي -الأخلاق والمبادئ والممارسات-. مؤسسة أبحاث معهد CFA.
23. محمد أبو هرييد عاطف. (2013م). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ودور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيزها. المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية 2013م حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية-تجربة الأسواق الناشئة-. الأردن.
24. مختار منصور، و جيغا موسى إبراهيم. (2018م). التقرير السنوي 2018م التحول في عالم سريع التغير -الطريق لأهداف التنمية المستدامة- . البنك الإسلامي للتنمية .
25. Central bank of malays . (september 2019 20). shariah governance.